

## اثر المتغيرات السياسية على تفاقم ظاهرة النزوح والتهجير في محافظة صلاح الدين بمنظور جغرافي

أ.م.د. نصيف جاسم اسود الاحبابي

محمد عبد الجبار قاسم الجويني

جامعة تكريت

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية

قسم الجغرافية

### الملخص

تعد مشكلة النزوح والتهجير من أهم المشاكل المطروحة في المسرح الجغرافي السياسي لما لهذه الظاهرة من أثر كبير في المجتمع العراقي بشكل عام ومحافظة صلاح الدين على وجه الخصوص وتأثيرها في اعادة هيكلة البناء الطبقي للمجتمع المدني والسياسي والانظمة السياسية الحالية ومدى ادراكها لهذه المشكلة الكبيرة التي تصيب المجتمع، لذا جاءت مشكلة البحث والتمثلة ببيان اثر المتغيرات السياسية على ظاهرة النزوح والتهجير في محافظة صلاح الدين ومحاولة الكشف عن مسببات هذه الظاهرة وابعادها الجيوسياسية عن طريق بيان موقع المنطقة الاستراتيجية الذي يعد حلقة وصل بين محافظات الشمال والجنوب، كذلك اظهر اهم المتغيرات التي اثرت في تفاقم الظاهرة واستعمال منهج تحليل القوة والمنهج الكمي ثم استعمال الوسائل والقوانين الاحصائية ومنها قانون الدرجة المعيارية لمعرفة مدى تشتت النازحين والمهجرين وتوزيعهم الجغرافي من محافظة صلاح الدين نحو المحافظات الاخرى والعكس، ثم تمثيل تلك البيانات بخرائط منها خرائط الحركة الاحادية وخرائط الكوربليت باستعمال الدرجة المعيارية و برامج نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis10.5)، ثم استعمال قانون الانحدار الخطي البسيط لكشف العلاقة بين متغيرين اساسيين هما الزمن واعداد المهاجرين ومعرفة نوع تلك العلاقة واكتشاف مدى تأثير قوة المتغيرات السياسية في اعداد المهاجرين في مدة زمنية معينة باستعمال برامج الاحصاء المتمثلة ببرنامج (Spss) الاحصائي الذي يحتوي على مجموعة من الحزم الاحصائية والمعادلات الرياضية، لمحاولة الوصول الى حلول تتناسب مع الوضع الراهن، فضلا عن بيان مدى تأثير موجات النزوح على النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم في المناطق الطاردة (منطقة الاصل) والمناطق الجاذبة (المنطقة المستقبلية)، ايضا بيان مدى انعكاس موجات النزوح على مستقبل النظام السياسي القائم ومكوناته، وانعكاسها على واقع النظام الانتخابي وخطورة تفاقم تلك الظاهرة التي قد تؤدي الى ظهور ما يسمى بالأقاليم السياسية لبعض المناطق وتقسيمها جغرافيا وسياسياً الى مناطق ذات نفوذ قومي او مذهبي او عرقي، ومدى ادراك الحكومة لتلك الظاهرة والاسراع بوضع حلول عاجلة تهدف الى المواطنة وتغيير الولاء من القومية والمذهب الى الولاء للوطن، ثم استعراض أهم الحلول على المستوى المحلي والاقليمي واستعراض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.



### Abstract

The problem of displacement is one of the most important problems in the geopolitical arena because of this phenomenon of great impact in the Iraqi society in general and the province of Salah al-Din in particular. And its impact on the restructuring of the class structure of civil society and political and current political systems and the extent of their awareness of this major problem affecting society, Therefore, the problem of research, represented by a statement of the impact of political variables on the phenomenon of displacement and displacement in the province of Salah al-Din and the attempt to detect the causes of this phenomenon and geopolitical distance through the statement of the location of the strategic region Which is a link between the provinces of the north and south, as well as showing the most important variables that have affected the aggravation of the phenomenon and the use of the methodology of force analysis and quantitative approach and the use of statistical means and laws, including the law of the standard degree to know the extent of dispersion of the displaced And their geographical distribution from the province of Salah al-Din to other governorates and vice versa, and then representation of such data maps, including maps of unilateral movement and maps Corballth using the standard and GIS programs (Arc gis10.5), And then use the simple linear regression law to reveal the relationship between two basic variables, the time and the preparation of migrants, and the knowledge of the type of relationship and the discovery of the impact of the strength of political variables on the preparation of migrants in a period of time using the statistical programs of the program (Spss), To try to reach solutions that are appropriate to the current situation, as well as to indicate the extent of the impact of the waves of displacement on the economic and social system existing in the expelling areas (region of origin) and attractive areas (receiving region), The impact of the waves on the future of the political system and its components, and their reflection on the reality of the electoral system and the seriousness of the aggravation of the phenomenon that may lead to the emergence of the so-called political regions of some regions and geographically and politically divided into areas of national or sectarian or ethnic, And the extent of the government's awareness of this phenomenon and accelerate the development of urgent solutions aimed at citizenship and change loyalty of nationalism and doctrine to loyalty to the homeland, and then review the most important solutions at the local and regional level and review the most important

conclusions and recommendations of the study.

### المقدمة

يحظى العراق بأهمية استراتيجية متميزة سياسياً واقتصادياً لما يتمتع به من مزايا موقعية وموضعية، فعلى الرغم من الإحداث والمتغيرات السياسية التي تعصف به وانحداره جيوبولتيكياً على المستوى الإقليمي وفق ما شهده من تغيرات سياسية واحداث انعكست على تقاوم ظاهرة النزوح والتهجير ، التي لها انعكاساتها على مستقبل الموارد النفطية كذلك والتي تمثل حجر الاساس لقياس قوة الدولة بمنظور جغرافي ، لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في نظرتها الجغرافية الشاملة للأزمة السياسية التي يمر بها البلد في ضوء متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلته يعاني من نقطة ضعف في صنع القرار السياسي على الرغم من ميراث سنوات من الصراع والنزاع المحلي والإقليمي والذي قد خلف الكثير من أوجه الفقر والاضطهاد.

تبين بالمحصلة النهائية بان منطقة الدراسة كانت حلقة من الحلقات المتسلسلة للمشهد العراقي عبر عقود متتالية لا يمكن فصلها عن عمليات التهجير التي تجري حالياً في محافظات عدة في العراق، وعمليات التهجير واسعة النطاق التي جرت في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ثم انعكست عمليات التهجير وبشكل كبير و واضح بعد احداث حزيران عام ٢٠١٤م، كما لا يمكن الفصل بين عمليات التهجير هذه وطبيعة الصراع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وما لم يصل الفرقاء السياسيون إلى توافقات الحد الأدنى التي تتيح لهم إنتاج نظام سياسي يقبله الجميع، ومن ثم إنتاج دولة تستمد هويتها من مواطنيها جميعاً، من دون أية تحيزات ذات طبيعة دينية أو إثنية أو مذهبية، أو أية هوية فرعية أخرى، سيبقى التهجير القسري "سلاحاً" فاعلاً في حرب الجميع ضد الجميع، يخفت صوته أحياناً، ويقوى أحياناً أخرى.

### الموقع الجغرافي:

تقع محافظة صلاح الدين في القسم الاوسط من العراق في المنطقة الانتقالية ما بين السهل الرسوبي ومنطقة الجزيرة والمنطقة شبه الجبلية(المتوجة)، وتقع المنطقة فلكياً بين دائرتي عرض (٣٣,٢٧-٣٥,٤١) شمالاً وبين خطي طول(٤٢.٣٠-٤٤.٥٩) شرقاً، اما الحدود الادارية فتحدها من الشمال محافظات نينوى واربيل ومن الشرق السليمانية وديالى ومن الجنوب محافظة بغداد ومن الغرب محافظتي نينوى والانبار. انظر خريطة (١). استحدثت المحافظة عام ١٩٧٦ بموجب المرسوم الجمهوري ٤١ في ١٦/١/١٩٧٦، ومن اقصية تكريت ، سامراء ، وبلد ، بعد اقتطاعها من محافظة بغداد ، وقضاء طوزخورماتو من محافظة كركوك ، واستحدثت قضاءي الدور وبيجي بموجب المرسومين ٢٩١ و ٢٩٢ في ٦/٦/١٩٧٦ ، والحق بها قضاء الشرايط بعد اقتطاعه من محافظة نينوى بموجب المرسوم الجمهوري ٣٦٨ في ٣/٦/١٩٨٧ ، واخيراً استحدثت قضاء الدجيل بعد اقتطاعه من بلد بموجب المرسوم ٣٦٦ في ٥/٨/١٩٨٩ ، واصبحت المحافظة تتكون من ثمانية اقصية.

### مشكلة الدراسة :

- تعد مشكلة النزوح والتهجير في العراق من ابرز المشاكل الانسانية التي تتخبط امامها الحكومة في ايجاد الحلول المناسبة لها ،وهي مشكلة تتعرض لها معظم المناطق في العراق وفي حقبة زمنية مختلفة، اذ تعد هذه المشكلة بوابة لجملة من المشاكل على الاصعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية والسياسية لذلك فأن تعرض الافراد في ظل الحروب او الارهاب الى التهجير القسري يولد لديهم مشاعر متضاربة من ألم وخوف وتوجس، فضلاً عن اختبار تجارب حياتية لم تكن تخطر على بال بعضهم، كما هو الحال عندما يترك الالهل في مناطق النزاع ، وفي بعض الاحيان حتى فقدان بعض افراد الاسرة، لذا جاءت مشكلة الدراسة والمتمثلة بالتساؤلات الاتية:-
- ١- ما هو تأثير المتغيرات السياسية التي حدثت في منطقة الدراسة المتمثلة ب(الحروب ،انعدام الامن والاستقرار السياسي ،سيطرة المجموعات الخارجة عن القانون على بعض المناطق، العمليات العسكرية) والتي كان لها الاثر الاكبر في زيادة اعداد السكان النازحين والمهجرين؟
  - ٢- ما هو دور الحكومة العراقية في احتواء ازمة النازحين والمهجرين في محافظة صلاح الدين؟
  - ٣- ماهي العوامل السياسية التي ادت الى تهجير السكان ونزوحهم من مناطق سكناهم وماهي الظروف التي ادت الى تقاوم هذه الظاهرة؟
  - ٤- هل كان للصراعات والنزاعات الطائفية وسيطرة المجاميع الارهابية اثر مباشر لتقاوم هذه الظاهرة في منطقة الدراسة؟

### خريطة (١) موقع محافظة صلاح الدين من العراق



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة البلديات خارطة العراق الادارية

١٠٠٠٠٠/١ و برنامج (Arcgis10.5)

**فرضية البحث :**

ان الحدث السياسي لا يؤخذ بأسبابه وإنما يؤخذ بنتائجه لذا جاءت الفروض العلمية كتقويم جيوبولتيكي لتحجيم ظاهرة النزوح والتهجير وفق رسم استراتيجيات متمثلة بواقع محافظة صلاح الدين كقوة إقليمية غذاؤها الإرادة الوطنية لتكون حلقة دعم للحكومة المركزية ومن ثم الوصول للأسهام في صنع القرار السياسي، وفرضية البحث هذه تقوم على :

١- ان للمتغيرات السياسية اثراً كبيراً على هجرة السكان داخليا وخارجيا بما في ذلك الحروب و النزاعات والصراعات الطائفية والقرارات السياسية.

٢- ان لظهور المجاميع المسلحة اثراً كبيراً ومباشراً في تقاوم هذه الظاهرة في منطقة الدراسة.

٣- ان هجرة السكان ونزوحهم من منطقة الى اخرى له عدة تأثيرات وتبعات منها اقتصادية وسياسية واجتماعية في منطقة النزوح والاستيطان.

### اهمية البحث:

واجه العراقيون في العقود الثلاثة الاخيرة ما يمكن أن يطلق عليه عمليات هجرة اضطرارية على شكل موجات، بدأت الأولى في عقد الثمانينات من القرن الماضي وكانت لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ، تلتها موجة ثانية في العقد الاخير للقرن نفسه وكانت لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى كان نتاجها الحصار الاقتصادي ، ثم تلتها موجة أخيرة بدأت في مطلع القرن الحالي وتحديداً في عام ٢٠٠٣م والمتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق ، فقد شهد ارتفاعاً كبيراً للمهاجرين واللاجئين وخاصة في دول الشرق الاوسط في كل من سوريا والاردن ومصر ولبنان وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وكانت هذه هروباً من العنف الذي بدأ مبكراً بعد الحرب، لأسباب سياسية في البداية، و هرباً من العمليات العسكرية وأعمال العنف المتصاعدة، والجريمة المنظمة، وأخيراً بسبب العنف الطائفي والتهجير القسري الذي تكثف بعد حادثة تفجير مرقد الامامين -عليهما السلام- في مدينة سامراء المقدسة. لذا يجب ادراك الحاسة السياسية في ضوء المتغيرات والأحداث وانعكاسها كمؤشر للحد من الصراع الناجم عن تباين في العقائد أو المصالح التي تبحث جاهدة للوصول الى مساحات من الفهم والقبول والتناغم المشترك الذي يحوّل الاختلاف الى صراع بين تلك الأحزاب والكيانات للدفاع عن ذاتها ومصالح كل طرف منها ، اذ نرى ونقرأ المشهد السياسي على الساحة العراقية ومنطقة الدراسة بشكل خاص بأنه ينحدر جيوبولتيكياً بشكل كبير بعد مرحلة التغير التي شهدتها عن طريق تعطيل الإصلاح والعملية السياسية ولاسيما بعد تزايد الفجوة بين العراق ومحيطه الاقليمي .

### هدف البحث :

هناك خطوط تعد حلقات وصل يجب ادراكها والسعي اليها تتمثل بالحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية وانعكاسها على العملية السياسية ، لذا جاء هدف الدراسة والمتمثل بالكشف عن اهم المتغيرات السياسية التي حدثت في العراق بشكل مباشر و منطقة الدراسة بشكل غير مباشر ، والوقوف على وضع خطط تنموية هادفة للحد من توسع نقاط الخلل التي تعاني منها العملية السياسية في العراق بمنظور الجغرافية السياسية .

### منهجية البحث:

ليس هناك من شك في إن الأساس الذي ينتهجه الباحث في الوصول إلى النتائج ترتبط قوته بالمنهج العلمي الذي يتبناه أو يسلكه ، وحينما جرى إخضاع الدراسة لمناهج البحث العلمي في الجغرافية السياسية، لذا فقد اعتمدنا على منهج تحليل القوة في بيان اسباب الهجرة والنزوح والوقوف على اثارها عن طريق بيان موقع المنطقة الدراسة واعتماد منهج الوزن الجيوبولتيكي الذي يعتمد على الوثائق والبيانات المعتمدة من الهيئات الحكومية الرسمية ولاسيما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأعداد المهاجراًين ومعالجتها وتبويبها وتجريد تلك البيانات على شكل جداول واشكال بيانية وخرائط باستعمال التقنيات الجغرافية الحديثة لبرنامج GIS والبرامج الاحصائية ومنها برنامجSPSS.

### ١-١-١- المفاهيم المتعلقة بالدراسة:

#### ١-١-١-١- الهجرة:

يقصد بها الحركة المكانية والانتقال الجغرافي للسكان من مكان لأخر بغض النظر عن المسافة التي يقطعها المنتقلون وطبيعة العوامل الدافعة لذلك ، وإذ كان هذا الانتقال بقصد تغيير محل الإقامة أطلق عليه الهجرة والتي تشمل جميع الحركات السكانية باستثناء حركة البدو الذين ليس لهم مكان ثابت والرعاة الريفيين في حركتهم الى مناطق العمل الفصلية في مواسم الحصاد وجني المحاصيل لكون هذه الحركات لا تستهدف تغيير محل الإقامة فهي حركات ذات طبيعة موسمية أو يومية أحياناً (١).

#### ١-١-١-٢- النزوح :

يُعرّف النزوح بأنه: حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، ويكون النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف، كذلك يعرّف النازحون بأنهم: الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً (٢).

#### ١-١-٣- الهجرة القسرية:

تعد الهجرة القسرية من المشاكل الاجتماعية المعقدة التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي والتي شملت الآف الأسر العراقية ، فقد أحتل العراق وحسب احصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ٢٠٠٥/٣/١ المرتبة الخامسة بين دول العالم في النزوح ، وهذا النوع من الهجرة ترتبط عادة بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية في أحيان أخرى اذ تؤدي الى دفع فئات من المجتمع او أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية الى ترك مساكنها والذهاب الى أماكن أخرى ،وهذه الهجرة لا ترتبط بمواعيد محددة ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسرية أو الاجبارية والتي تتم بصورة اجبارية، وتحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يههم الامر ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته وايجابياته وهو إنقاذ حياتهم ، وتتم بصورة مباغته ودفعة واحدة أو على شكل دفعات يشمل بعض

الاحيان منطقة بكاملها وتتفاوت المدة التي يقضيها المهاجرون بين بضعة أشهر أو سنين أو بصورة نهائية وقاطعة (٣)

#### ١-١-٤-الهجرة التفاضلية:

هي اتجاه عناصر معينة من السكان للهجرة اكثر من غيرها، تختلف في خصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية او في تركيبها واكثر عامل تفاضلي للهجرة هو العمر (٤)، فيلاحظ ان المراهقين الكبار والبالغين الشباب هم اكثر المجموعات العمرية مشاركة في الهجرة- الداخلية والخارجية- بحثاً عن عملهم الاول. ولحسن الحظ انهم اكثر سهولة لتكييف انفسهم للبيئات الجديدة من المجموعات العمرية الأخرى ، ونشير بالقول بأن غالبية المهاجرين في داخل الدول المتطورة ولمسافات قصيرة تكون من النساء، في حين يشكل الذكور غالبية المهاجرين الداخليين للمسافات الطويلة. ومن جهة اخرى ففي الدول النامية نجد ان كلاً من المهاجرين الداخليين والدولييين هم من الذكور (٥).

#### ١-١-٥-الامن الاجتماعي:

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الافاق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، فقد تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده . لذلك تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني والأمن الانساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة و من حيث التكامل تنتزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الانسان وتعدد حاجاته ، فالأمن الاجتماعي هو سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحدهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب معدلات الجريمة اوتراجعها يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي ، ان تقشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي ، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الافراد والجماعات من مسؤوليات الدولة عن طريق فرض النظام ، وبسط سيادة القانون بواسطة الاجهزة القضائية والتنفيذية ، . (٦)

#### ١-١-٦-الامن الانساني:

يركز مفهوم الأمن الانساني على الانسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الاعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائماً كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية ما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات اقليمية أو دولية . (٧) اذ تنشط المنظمات الانسانية لتوفير الرعاية



والإغاثة عندما لا تستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات، ويرتكز مفهوم الأمن الانساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الانسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية (٨).

### ٢-١- اسباب الهجرة والنزوح:

تختلف اسباب الهجرة السكانية اختلافا واضحا وان كانت معظم الدوافع متشابهة في اغلب الاحيان سواء في الهجرات طويلة المسافة او قصيرة ، او كانت تياراتها تشمل مئات او ملايين المهاجرين والتي تنتهي في كل الحالات بتغيير الموطن الاصلي والاستقرار في اقليم المهجر، وقد تنتهي بتغيير نمط الحياة بشكل كامل، وتشمل الاسباب ومنها ( الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص ) في زيادة اعداد المهاجرين خصوصاً اذا كانت منطقة الدراسة تتمتع بحاسة سياسية وذات وزن جيوبولتيكي مميز كمحافظة صلاح الدين ، التي ترتبط حدودها الادارية مع اغلب محافظات العراق وبذلك تعد حلقة وصل بين تلك المحافظات، لذا فإن اهم الاسباب التي حدثت في المنطقة والتي اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على زيادة وتفاقم ظاهرة النزوح والتهجير هي:

### ١-٢-١- الاسباب الاقتصادية:

تتأثر الهجرة بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية ، وهناك حقيقة لا يمكن تتبعها واستنتاجها الا عن طريق متابعة ومراقبة التطورات حركات الهجرة في العالم اذ تؤثر الدورات الاقتصادية وفي اوقات الازمات والرخاء الاقتصادي في حجم الهجرة واتجاهها، حيث تعد حقبة الرخاء الاقتصادي من الحقب التي يتوسع فيها النشاط الاقتصادي عن طريق انشاء المصانع وانشاء اسواق جديدة وبذلك تفتح وتظهر افاق جديدة من شأنها ان تكون دافعاً كبيراً للهجرة عن طريق اتاحة فرص جديدة للعمل ، وعلى عكس ذلك تماما في حقبة الركود او الازمة والانكماش الاقتصادي اذ تعشل بعض المشاريع الحديثة النشأة وتتوقف عن التوسع وتصبح العوامل السلبية في منطقة الاصل اقل تأثيراً في دفع السكان للهجرة اما في منطقة الدراسة فقد كان للأسباب الاقتصادية بعد اخر اذ ان محافظة صلاح الدين كانت تمتلك عوامل للجذب السكاني، ومن هذه العوامل هو العامل الاقتصادي وهو امتلاكها لاكبر مصفاة للنفط في العراق وهو مصفى بيجي الذي اصبح يستقطب العاملين من جميع محافظات العراق وايضا وجود مصنع الاسمدة قرب المصفى، فضلاً عن تأسيس جامعة تكريت عام ١٩٨٧م، وما منح من الامتيازات لمنتسبيها فقد كان دافعا لاتجاه اغلب الاساتذة للاستقرار في المنطقة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل ، و استهداف زيادة الدخل ، وتحسين الرخاء الاجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً. (٩).

### ٢-٢-١- الاسباب الاجتماعية:

للعوامل الاجتماعية اثرها الكبير في حركة السكان المكانية وهجرتهم بين محافظات البلد الواحد او بين الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة فهي لا تقل اهمية عن العوامل الاقتصادية بل تتداخل معها ، و ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية ، فيرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة ايضا هناك عامل من العوامل الاجتماعية المؤثرة في الهجرة الداخلية

في منطقة الدراسة هي النزاعات القبلية والعشائرية والتي تتعكس اثارها على هجرة بعض العوائل والاسر من المنطقة بسبب هذه النزاعات اذ تعد محافظة صلاح الدين من المحافظة ذات الطابع العشائري اذ يتدخل هذا العامل بل يعد من العوامل المهمة والحساسة في المنطقة خاصة في الوقت الحاضر اذ سبب بنزوح وتهجير الكثير من القرى والعوائل وتهجيرها ، ومنها قرى ناحية سليمان بيك وقرى في ناحية يثرب في قضاء بلد. (١٠).

### ١-٢-٣- الأسباب السياسية :

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ ، فمن الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها سبب للهجرة ، وقد جرى إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية ومنها منظمة العمل الدولية ، ومنظمة العفو الدولية (١١).

ان اهم الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، فضلاً عن أن الضغط السياسي المحلي يؤدي إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود الانظمة الدكتاتورية التي من نتائجها الاثار السلبية على حياة الشعوب الامر الذي يستدعي القيام بثورات داخلية وانقلابات عسكرية وحروب محلية كما حدث في عقد التسعينات اثناء حقبة حرب الخليج

### ١-٢-٤- المتغيرات السياسية وابعادها الجيوبولتيكية:

يعد العامل السياسي من اهم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهجير والنزوح اذ يؤدي دوراً كبيراً عن طريق اجبار السكان على ترك اراضيهم ومناطقهم والبحث عن مناطق اكثر امانا عندما يشعرون بالاضطهاد وعدم المساواة او تقييد حريتهم بشكل او بآخر بسبب اعتناقهم لافكار معينة ،وخير مثال هو تقاوم العامل السياسي واصبح من اسباب ظهور هذه المشكلة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، فغياب الدور الحكومي وما رافقه من سياسة للقوات الامريكية التي شجعت على زرع الفتنة ، فقد اثرت هذه العناصر المجتمعة على التهجير القسري في كثير من المناطق والمحافظات حيث وصل عدد العوائل المهجرة الى حوالي (١١٠٧٦٠) (١٢) عائلة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ، حسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين. (١٣)

### ١-٢-٤-١- الحروب:

تأتي الحروب والصراعات الدولية في رأس قائمة الدوافع السياسية للهجرة والنزوح اذ تعد من اهم المتغيرات والاسباب والتي يكون تأثيرها بشكل مباشر على ظاهرتي التهجير والنزوح وذلك عن طريق عدة امور متعلقة بالمنطقة كأن يكون الموقع الاستراتيجي لها او تكون المنطقة حدودية وهذا ما تتناوله الجغرافية السياسية في موضوعاتها ويعد جوهرها وهو ابراز خصائص المنطقة وتأثيرها على سكانها من الجانب السياسي فعلى سبيل المثال اذا كانت المنطقة حدودية فأنها سوف تكون محور الصراع وقد يحدث اخلاء للمنطقة بشكل كامل وبالتالي يؤدي الى تهجير السكان من المنطقة ونزوحهم بسبب الحرب ، كما حدث في الحرب بين لبنان واسرائيل، وحرب الخليج الاولى بين العراق وايران حيث تعد المناطق الحدودية مناطق معرضة للغزو والقصف المدفعي والطيران (١٤) لذلك فإن النزوح من هذه المناطق يكون دافعه الاكبر هو الحفاظ على الحياة والبحث عن مناطق

اكثر امانا، وكذلك في حرب الخليج الثانية شهد العراق هجرة كثيفة وغير مسبوقه شملت الكثير من العراقيين وخاصة اصحاب الكفاءات وكانت نتيجة لاسباب الحرب وما رافقها من عقوبات اقتصادية على العراق فقد توجه الكثير من الكفاءات للهجرة وعلى وجه الخصوص اساتذة الجامعات الى الدول العربية حيث كانت ليبيا لها الحصة الاكبر من هذه الهجرة تليها اليمن والاردن ودول اخرى.

فرضت الحكومة قيودا مشددة بسبب الهجرة التي حدثت ومنها هجرة العقول والكفاءات عام ١٩٩٩م ومنعت سفر الكفاءات من الاساتذة والاطباء والمهندسين والصحفيين، وكذلك اعلنت الحكومة في العام نفسه قراراً يتم بموجبه مصادرة املاك المهاجرين بدون رخص رسمية مع السجن لمدة (١٠) سنوات، اذ مثلت الهجرة استنزافاً غير مسبوق للثروة العلمية العراقية واسهمت في اختلال بينتها الاكاديمية والمهنية وولدت فراغا لا يمكن ملؤه بسبب العجز المالي للدولة في تلك الحقبة (١٥).

أما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد شهد العراق ارتفاعا كبيرا للمهاجرين واللاجئين وخاصة في دول الشرق الاوسط اذ بلغ اكثر من ٢ مليون مهاجر، في كل من ( سوريا والاردن ومصر ولبنان وتركيا ودول الخليج)، بسبب السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة باخراج الاشخاص الذين يشغلون مناصب من الدرجات العليا والتي كانت من نتائجها استبعاد اكثر من ٢٠٠٠ استاذ جامعي بسبب انتمائهم للنظام السابق في الحكم، وكذلك شهد العراق بعد هذه الحقبة موجة جديدة من النزوح والتهجير وكانت اسبابها هو ضعف الامن الذي حصل بعد الحرب وفي نهاية عام ٢٠٠٦ احتل العراق المرتبة الثانية بعد افغانستان في العالم من حيث اعداد اللاجئين (١٦).

#### ٢-٤-٢-١-التحديات السياسية وأثارها:

يعد انعدام الامن والاستقرار السياسي سبباً مهماً من اسباب الهجرة والنزوح اذ يعد نتيجة من نتائج الحرب التي تؤدي وبشكل مباشر الى دفع السكان للهجرة وترك مناطقهم والبحث عن مناطق اكثر امانا واستقراراً، ويمكن عد العامل السياسي المتمثل بانعدام الامن والاستقرار السياسي وخاصة اثناء حقبة حرب الخليج الثانية التي نتج عنها حرب الكويت والتي كان من نتائجها انعدام الامن والركود الاقتصادي الذي ضرب البلد بسبب الحصار الذي فرض على العراق وكذلك حرب الخليج الثالثة التي نتج عنها احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانشاء نظام سياسي جديد ولكن بقيت مشكلة انعدام الاستقرار السياسي مستمرة ومهيمنة بسبب ظهور الاحزاب المتعددة والمحاصصة وقد اصبحت هذه المشكلة وراء تفاقم ظاهرة الهجرة والنزوح (١٧).

هناك مؤشرات سياسية عديدة اسهمت في خلق عدم الاستقرار السياسي بفعل عوامل متعددة ومنها اشكالية التداول السلمي للسلطة وكذلك شرعية النظام من حيث قبوله من عامة الشعب والسلطة السياسية القائمة ومدى قدرتها على تحقيق مصالح الشعب ورعايته وتوفير الخدمات له، وايضا الصراعات السياسية الداخلية ومدى سيادة القانون وتطبيقه (١٨)، ومن منظور اخر يعد المعيار الامني من اهم مؤشرات قياس الاستقرار، ان المجتمعات التي تكون غير مستقرة سياسيا تشهد اضطرابات امنية اذ ينعكس ليس على المجتمع فقط وانما على النظام الاقتصادي القائم ايضا، فالنظام الاقتصادي المستقر هو صورة معكوسة للاستقرار السياسي والامني في المنطقة وتعد حقبة

٢٠٠٣ مثالا على عدم الاستقرار السياسي التي كانت نتيجة للتخلص من النظام السابق واعادة بناء النظام السياسي الجديد في ظل وجود الحاكم المدني للعراق في تلك الحقبة بول بريمر .

#### ١-٢-٤-٣-الصراعات والطائفية:

يتميز العراق بوجود اكثر من طائفة وقومية واحدة في مجتمعه، وهذا التنوع الاثنوگرافي ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على البناء الطبقي للمجتمع العراقي وخاصة على موضوع الهجرة حيث يكون تأثير هذا العامل كثيراً ويعد من العوامل البارزة للباحث وسبباً رئيساً من اسباب دراسة المشكلة، اذ عادة ما يميل السكان الى الهجرة الى المناطق التي يتكلم فيها السكان بلغتهم او التي يدينون بها بديانتهم او مهنتهم ، والمناطق التي ينحدر فيها سكانها من عرق واحد لكي لا يتعرض في المستقبل الى نزاعات وصراعات عرقية وعنصرية ودينية، وهذا ما حدث في العراق بعد الاحتلال الامريكي وسقوط النظام السابق اذ دفعت السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الى زرع بذور التفرقة والطائفية بين ابناء المجتمع الواحد مما دفع بالتالي الى حدوث ظاهرة التهجير القسري والنزوح وتفاقمها خاصة في محافظات بغداد وديالى، ثم اشتد هذا النزاع والصراع الى ذروته بعد حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهم السلام) في بداية عام ٢٠٠٦ فقد وصل عدد العوائل المهجرة في عموم العراق الى ١١٠٧٦٠ عائلة حسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين ، او ما حدث سابقا من تهجير للکرد (الفيليين) عام ١٩٨٠م، وعمليات التهجير التي حدثت لاکراد الشمال (کردستان) الى بعض المناطق في الجنوب والوسط، حيث نلاحظ ان اغلب المهجرين وعمليات التهجير هي بسبب مذهبي اذ يميل الناس الى المناطق الاكثر اماناً، وان السبب الاساسي من هذه الاساليب هو تمزيق اللحمة واطعافها بين ابناء البلد الواحد، وتعود اسباب التهجير الى ٨٦% بسبب طائفي، ٦% بسبب معتقدات دينية، ١% بسبب عرقي، ١% بسبب مجموعة مهيمنة واسباب تعود الى عدم الاستقرار الامني(١٩).

#### ١-٢-٤-٤-الجماعات الخارجة عن القانون:

تعد المتغيرات والاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة من ابرز عوامل ظهور الجماعات الخارجة عن القانون والتي ادت الى هجرة اكثر من ٨٠% اذ تعد حقبة ١٠/٦/٢٠١٤ من الحقب التي شهد فيها العراق موجات عارمة من النزوح الجماعي فقد سجلت المحافظة اعلى نسبة للمهجرين من بين المناطق التي سيطرت عليها تلك الجماعات وما احدثته هذه الجماعات الخارجة عن القانون من انتهاكات لحقوق الانسان فقد ادى الى زيادة اعداد المهجرين وهروبهم من بطش هذه الجماعات حتى بلغ عدد المهجرين ٣ مليون مهجر (٢٠)، اذ تعتبر الممارسات المتطرفة التي مارستها تلك الجماعات ضد سكان المناطق التي سيطرت عليها وفق تقارير منظمات حقوق الانسان وحشية من قتل وتهجير لسكان تلك المناطق وخاصة ضد الاقليات الدينية والمذهبية ومحاصرة بعض المناطق وخاصة بعض مناطق صلاح الدين (الضلوعية، امرلي) اما سكان باقي المناطق الاخرى من المحافظة ومنها قضاء (بيجي، تكريت، طوزخورماتو) فقد نالت النسبة الاكثر من التهجير بسبب العمليات العسكرية وسيطرة التنظيم فقد كان توجههم نحو المناطق التي لم تسيطر عليها تلك الجماعات كأقضية (بلد، الدجيل، سامراء، مركز قضاء طوزخورماتو)، ومناطق اقليم كردستان والمحافظات الاخرى.

### ٣-١- التحليل المكاني للهجرة والنزوح في صلاح الدين:

يعد أسلوب التحليل المكاني من الأساليب المهمة والفعالة لقياس العلاقات المكانية بين الظواهر الموجودة وتفسير تلك العلاقات ودراسة توزيعها على سطح الأرض، ثم التنبؤ بسلوك تلك الظواهر في المستقبل، لذلك سيقوم الباحث بتحليل ظاهرة النزوح والتهجير بعد أن تم الإشارة على أهم الأسباب والمتغيرات التي حدثت على الحيز المكاني للمنطقة، واستعمال الأساليب الإحصائية المناسبة لتفسير نتائج تلك الظاهرة وتمثيل المعطيات على شكل جداول وأشكال بيانية وخرائط منها (خرائط الحركة الأحادية - خرائط الكوروبلث)، إذ تعد الخرائط من أهم وسائل تمثيل البيانات في علم الجغرافيا، فضلاً عن قياس قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية ومدى تفسير العامل الإحصائي لتلك المتغيرات وفق برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبرامج التحليل الإحصائي المتمثلة ببرامج (SPSS).

### ٣-١-١- التحليل المكاني للهجرة والنزوح في صلاح الدين ٢٠٠٣-٢٠١٤:

شهدت الساحة الجغرافية للمنطقة في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي ظهور متغيرات وأبعاد سياسية جديدة كان من نتائجها حدوث هجرات قسرية وأعمال عنف وعمليات عسكرية وحدثت نزاعات وصراعات عرقية وطائفية أخذت تتخرب بالبلد وظهور مجاميع خارجة عن القانون وسيطرتها على مناطق في البلاد، فضلاً عن الأحداث الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والصراع على النفط لما تمتلكه هذه المادة من وزن جيوبولتيكي على مستوى العالم إذ أصبحت في الوقت الحاضر شريان الحياة الصناعية والاقتصادية وأهم محور لصراع القوى العظمى على المنطقة، لذا فسوف نستعرض أهم الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة في حقبة ما بعد الاحتلال وحتى عام ٢٠١٦ م، فضلاً عن دراسة التوزيع الجغرافي للنازحين والمهجرين في مختلف مراحل هذه الحقبة واستعراض أهم المشاكل التي يعاني منها النازحون والمهجرون. (٢١)

### ٣-١-٢- التحليل المكاني للهجرة ٢٠٠٣-٢٠٠٦:

شهد العراق موجات للنزوح والتهجير حقب مختلفة، لكن بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أصبحت هذه المرحلة ليست كسابقاتها إذ تميزت بوقائع وأحداث مختلفة وموجات نزوح تعد الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن ظهور متغيرات سياسية جديدة والمتمثلة بالمدة الانتقالية للسلطة وإعادة بناء النظام السياسي وظهور حقبة من التوتر الطائفي في عام ٢٠٠٦ وما تبعها من خروج الاحتلال وعودة السيادة للدول العراقية ثم ظهور المجموعات الخارجة عن القانون.

كان طابع هذا النزوح داخل العراق وخارجه فشمّل معظم دول العالم منها دول الجوار (الإقليمية) ودول العالم الأخرى (أوروبا، أمريكا، أفريقيا)، وقد أدى بدوره إلى صعوبة الحصر والتقييم الدقيق لأعداد النازحين واللاجئين على الرغم من وجود منظمات حقوق الإنسان والهجرة الدولية ومنظمات الأمم المتحدة فضلاً عن إصدار وزارة الهجرة والمهجرين العراقية استمارة لحصر أعداد المهاجرين واللاجئين إلى دول أوروبا والعالم إلا أنها تبقى أرقاماً تقريبية، فضلاً عن كثير من اتجاهات النزوح التي كانت غير محددة وظهور أنواع من الهجرة غير الشرعية والتي انطلقت من السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية للبحر المتوسط نحو أوروبا والتي يرجع سببها إلى التوترات التي شهدتها

منطقة الشرق الاوسط والتي تعد نقطة الصراع الاساسية ،فضلا عن التوترات والازمات التي شهدتها دول المنطقة كمصر واليمن وسوريا التي انعكست وبشكل مباشر على تردي الاوضاع السياسية والامنية في العراق . نلاحظ من الجدول رقم (١) نسب الداخلين الى محافظة صلاح الدين وقد حصلت بغداد على النسبة الاكبر بواقع ٤٣% وهنا نجد اغلب العائدين من العاصمة الى مناطق سكانهم الاصلية في صلاح الدين ممن ارتبطوا بعمل في حقبة الحكم السابق تلتها محافظة كركوك بنسبة ١٢% وهم اغلب الذين هجرهم النظام السابق من مناطق طوزخورماتو واغلبهم بقي مستقرا في محافظات اقليم كردستان في مجتمعات خاصة بهم ومناطق عرفت بأسماء مناطقهم ، وتأتي محافظات نينوى وديالى والبصرة بنسب (١٠% ، ٥% ، ٥%) على الترتيب وذلك يرجع الى العامل السياسي وغياب الامن والاستقرار في تلك المناطق اما محافظة البصرة فقد كان اغلب العائدين هم ممن ارتبطوا بعمل ثم عادو بعد سقوط النظام السابق، تأتي بعدها محافظات الجنوب والتي كانت الهجرة فيها بنسب قليلة بسبب البعد الجغرافي عن المنطقة واستقرار تلك المناطق نسبياً. (٢٢)

جدول رقم (١) الداخلين والخارجين من المحافظة الى المحافظات الاخرى ٢٠٠٣-٢٠٠٦

المحافظات	الداخليين	النسبة المئوية	الخارجين	النسبة المئوية
دهوك	١٨٧	٣%	٢٧٣	٣%
نينوى	٦٣٥	١٠%	١٢٤٥	١٤%
السليمانية	١٥٦	٢%	١٠٢	١%
كركوك	٨٠٩	١٢%	٤٢٤	٥%
اربيل	١٢٨	٢%	٨٧	١%
ديالى	٣١٦	٥%	٧٣٥	٩%
الانبار	٢٢٣	٣%	٩٢٣	١١%
بغداد	٢٨٧٨	٤٣%	٢١٦٧	٢٥%
بابل	١١٠	٢%	١٩٥	٢%
كربلاء	٢٤٣	٤%	٥٨٧	٧%
واسط	٨٥	١%	١١٠	١.٥%
النجف	١٩٨	٣%	٣٥٥	٤%
القادسية	١١٩	٢%	٦٧	١%
المتشي	٩٤	١.٥%	٧٣	١%
ذي قار	٨٧	١.٥%	١١٩	١.٥%
ميسان	٦٣	١%	٩٧	١%
البصرة	٣١٧	٥%	١٠٤٣	١٢%
المجموع	٦٦٤٨	١٠٠%	٨٦٠٢	١٠٠%

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، دائرة الهجرة في صلاح الدين، بيانات العائدين الى المحافظة، بيانات غير منشورة، ص ٤

نستنتج من ذلك ان الانتشار الجغرافي لظاهرة النزوح على نطاق واسع هو بدوره يعد مؤشراً ودلالة على اعادة توزيع السكان بعد سقوط النظام وعد هذه الحقبة انتقالية على الرغم من الوضع الامني غير المستقر في عموم البلاد واعادة بناء الحكومة العراقية الذي ادى الى حرية الانتقال للأفراد بين المحافظات كافة.

#### جدول رقم (٢) الداخلين والخارجين من خارج العراق الى المحافظة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

الدولة	عدد المهاجرين العائدين	عدد المهاجرين الخارجين
ايران	١٥٨٣	٢٥٧
سوريا	٨٤٥	٢٨٦٧
تركيا	١٥٣	٢٢٩
الاردن	١٧٨	٩٨٠
دول مجلس التعاون الخليجي	٦٧	—
دول المغرب العربي	٤٥	—
دول اوريا	٢٣٧	١١٥
المجموع	٣١٠٨	٤٤٤٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، مديرية الهجرة في صلاح الدين، بيانات العائدين من الخارج.

يتبين من الجدول ان عدد العائدين من خارج العراق بلغ حوالي (٣١٠٨) مهاجراً واغلبهم من ايران وسوريا اذ بلغت ايران النسبة الاكبر (٢٣) تليها سوريا ، واغلب العائدين هم من مناطق قضاء طوز خورماتو وبلد والدجيل ممن رحلهم النظام السابق في عقد التسعينات من القرن الماضي ثم عادوا بعد سقوط النظام، اما الخارجون من المحافظة فكان اغلب توجههم نحو سوريا والاردن وتركيا واوريا.

لجأ الباحث الى الاسلوب الاحصائي واستعمال قانون الانحراف المعياري والدرجة المعيارية ، الذي يعد من اهم مقاييس الانتشار (٢٤) والتشتت للظواهر، وقياس مدى انحراف القيم عن المتوسط الحسابي ، لذلك فإن (الدرجة المعيارية) يقصد بها عدد الانحرافات المعيارية التي تتعد عن القيم الفردية، في التوزيع عن الوسط وتستخرج الدرجة المعيارية على وفق الآتية:-.

$$د = (س - س) / ع$$

حيث ان د = الدرجة المعيارية س = قيمة المتغير

س = الوسط الحسابي لقيم المتغير ع = الانحراف المعياري

الدرجة المعيارية مقياس لتحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع الذي تعود اليه تلافياً للصعوبات التي قد تنشأ من استعمال الأرقام المطلقة وما قد يترتب عليه من تشتت في القيم إلى حد لا تتضح معه صورة توزيعها، ويكشف تمثيل الدرجات المعيارية على الخرائط من انتظام توزيع الظاهرة أو تباينها مكانياً عن طريق تمثيل تلك

المعطيات على الخريطة باستعمال برامج نظم المعلومات الجغرافية والبرنامج الاحصائي spss وتمثيل البيانات باستعمال خرائط الكوربلث.

جدول ( ) الدرجات المعيارية لإعداد النازحين والمهجرين (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

المحافظات	مجموع الافراد	الدرجة المعيارية
دهوك	٤٦٠	٠,٣٨-
نينوى	١٨٨٠	٠,٨٥
السليمانية	٢٥٨	٠,٥٥-
كركوك	١٢٣٣	٠,٢٩
اربيل	٢١٥	٠,٥٩-
ديالى	١٠٥١	٠,١٣
الانبار	١١٤٦	٠,٢٢
بغداد	٥٠٤٥	٣,٥٩
بابل	٣٠٥	٠,٥١-
كربلاء	٨٠٣	٠,٠٨-
واسط	١٩٥	٠,٦١-
النجف	٥٥٣	٠,٣٠-
القادسية	١٨٦	٠,٦١-
المتن	١٦٧	٠,٦٣-
ذي قار	٢٠٦	٠,٦٠-
ميسان	١٦٠	٠,٦٤-
البصرة	١٣٦٠	٠,٤
المجموع	١٥٢٥٠	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

من تطبيق معادلة الدرجة المعيارية على البيانات في الجدول رقم (١) بلغت قيمة المتوسط الحسابي =

٨٩٥,٤٧٠٦

الانحراف المعياري = ١١٥٥,٠١٦

وبذلك فإن قيمة الانحراف المعياري اكبر من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على انتشار الظاهر وتشتتها، وبالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه ولغرض تبسيط النتائج قام الباحث بتقسيم نتائج الدرجات المعيارية الى اربعة مستويات (فئات)، وهي:



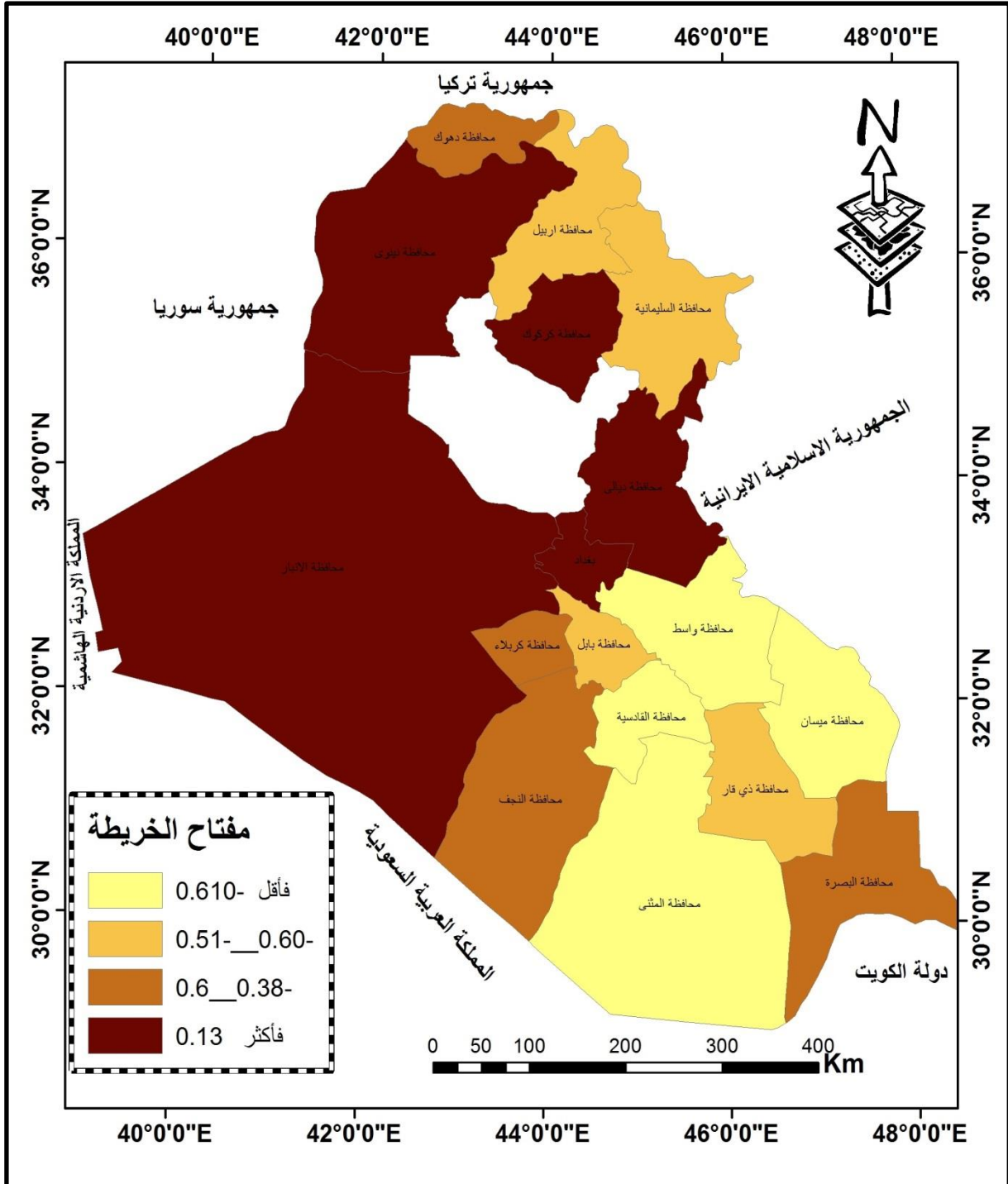
- ١- الفئة الاولى:- تبدأ من (٠,١٣ فأكثر) وتشمل محافظات بغداد(٣,٥٩) ، نينوى (٠,٨٥) ثم كركوك (٠,٢٩) والانبار(٠,٢٢) وديالى(٠,١٣) على الترتيب .
  - ٢- الفئة الثانية:- تبدأ من (٠,٦ \_ ٠,٣٨) وتشمل محافظات البصرة(٠,٦) وكربلاء(-٠,٨) ، ثم النجف (-٠,٣٠) ودهوك (-٠,٣٨).
  - ٣- الفئة الثالثة:- تبدأ من (-٠,٥١ \_ -٠,٦٠) ويشمل محافظات بابل (-٠,٥١) والسليمانية(-٠,٥٥) واربيل(-٠,٥٩) وذى قار(-٠,٦٠).
  - ٤- الفئة الرابعة:- تبدأ من (-٠,٦١ فأقل) ويشمل محافظات القادسية(-٠,٦١) وواسط(-٠,٦١) والمثنى(-٠,٦٣) وميسان(-٠,٦٤) جاءت بغداد بالمرتبة الاولى وميسان بالمرتبة الاخيرة من حيث عدد الداخلين والخارجين الى محافظة صلاح الدين من هذه المحافظة. كما في خارطة (٢)
- من تحليل فئات التوزيع الجغرافي يتبين لنا ان محافظة بغداد هي من اكثر المحافظات تأثراً بهذه الظاهرة ، لذا جاءت بالمرتبة الاولى من حيث الدرجة المعيارية، نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي ووزن جيوبوليتيكي مهم، اذ تعد العاصمة هي النواة الحيوية والقلب النابض للدولة من منظور الجغرافية السياسية، تتدرج قيم التشنت حتى تصل ادنى درجة وهي محافظة ميسان.

### ١-٣-٣- التحليل المكاني للهجرة واتجاهاتها في صلاح الدين ٢٠٠٦-٢٠١٠:

أخذت ظاهرة الهجرة القسرية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك بعد تفجير الامامين العسكريين في سامراء في ٢٠٠٦/٢/١٨ والتي تلتها حركة سكانية واسعة و تزايدت موجات الترحيل وبنطاق واسع خاصة في محافظة نينوى وديالى وكركوك وبابل والنجف وبغداد خاصة مناطق حزام بغداد ومحافظة الانبار وخاصة مدن الرمادي والفلوجة ، وكما موضح في الجدول رقم (١١) حيث توضح بياناتها اختلاف أعداد العوائل ونسبها عن المدة التي سبقتها فقد احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى من حيث عدد المهاجرين سواء الداخلون اليها او الخارجون وذلك بسبب الثقل السكاني الاكبر ففيها حوالي ثلث سكان البلد، لذلك فقد انعكس الوضع الطائفي بشكل مباشر على مدينة بغداد، ومن الجدول الاتي يتبين لنا التوزيع الجغرافي لاعداد النازحين والمهجرين بعد احداث سامراء والفتنة الطائفية التي عصفت بالبلد ، ان اسباب الهجرة ، كما أشارت الدراسات التي قامت بها منظمة الهجرة الدولية (IOM) حول أسباب التهجير تعود الى ٨٦% بسبب طائفي ٦% بسبب معتقدات دينية، ١% بسبب عرقي ١% بسبب مجموعة مهيمنة وهذا يوضح أن الاعمال الطائفية والتمثلة بالقتل على الهوية أو التهديد بالقتل وتدمير المنازل أصبحت الاسباب الرئيسة اثناء تلك الحقبة .

يتبين لنا من الجدول () ان قيمة الانحراف المعياري قد بلغت ضعف قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على تشنت الظاهرة بشكل كبير يفوق سابقتها قبل حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين -عليهما السلام- وتفشي الطائفية على نطاق واسع في اغلب المناطق ومنها بغداد وديالى وصلاح الدين ونيوى والبصرة والانبار ، لذلك فبعد تقسيم الدرجات المعيارية الى اربعة مستويات(فئات)وهي :-

- ١- الفئة الاولى:- (٠.٠٢ فأكثر) ويشمل محافظات بغداد (٣.٩)، ديالى (٠.٢٤) البصرة (٠.٠٥) ونيوى (٠.٠٢).
  - ٢- الفئة الثانية:- (٠-٠.٢٣) يشمل محافظات كربلاء (٠) والانبار (٠.٠٨) وكركوك (٠.٢٠) والنجف (٠.٢٣).
  - ٣- الفئة الثالثة:- (٠.٢٦-٠.٤١) يشمل محافظات بابل (٠.٢٦) واسط (٠.٣٦) والسليمانية (٠.٣٩) وذي قار (٠.٤١).
  - ٤- الفئة الرابعة:- (٠.٤٥-٠.٤٥ فأقل) حيث شمل محافظات القادسية - اربيل - ميسان - المثنى - دهوك بواقع (٠.٤٥-٠.٤٥-٠.٤٦-٠.٤٦) على الترتيب.
- خريطة (٢) النازحين والمهجرين من والى محافظة صلاح الدين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ حسب الدرجة المعيارية



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١٠) وبرنامج (Arcgis10.5)

جدول (٣) الدرجات المعيارية لإعداد النازحين والمهجرين ٢٠٠٦، ٢٠١٠

الدرجة المعيارية	عدد النازحين	المحافظات
٠.٤٦-	٢٨٥	دهوك
٠.٠٢	٢٩٤٤	نينوى
٠.٣٩-	٦٣٣	السليمانية
٠.٢٠-	١٧٧٧	كركوك
٠.٤٥-	٣٤٣	اربييل
٠.٠٢٤	٤١٨٢	ديالى
٠.٠٨-	٢٣٩٨	الانبار
٣,٩١	٢٤٥٠.٨	بغداد
٠.٢٦-	١٣٩٥	بابل
٠	٢٨٣٨	كربلاء
٠.٣٦-	٨٤٤	واسط
٠.٢٣-	١٦١١	النجف
٠.٤٥-	٣٨٥	القادسية
٠.٤٦-	٢٩٦	المتنى
٠.٤١-	٦١١	ذي قار
٠.٤٥-	٣٤٢	ميسان
٠.٠٥	٣١٣٦	البصرة
	٤٨٥٣٤	المجموع

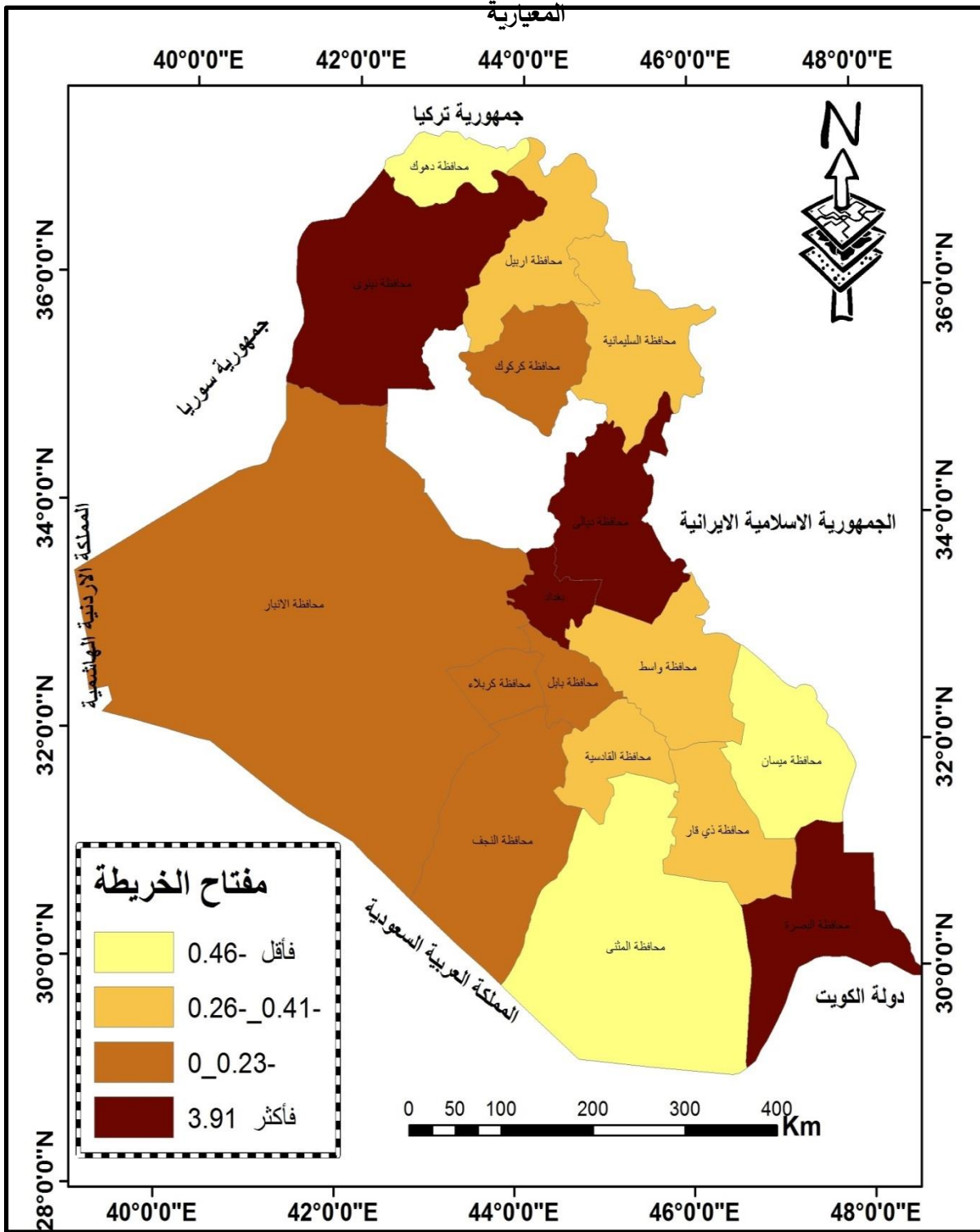
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

من تطبيق معادلة الدرجة المعيارية على البيانات في الجدول (٣) يتبين لنا ان قيمة

المتوسط الحسابي = ٢٨٥٨

الانحراف المعياري = ٥٥٣٨

خريطة (٣) النازحين والمهجرين من وإلى محافظة صلاح الدين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ حسب الدرجة



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣) وبرنامج (Arcgis10.5)

### ١-٣-٤- تحليل الهجرة والنزوح ٢٠١٠-٢٠١٤:

بدأت تظهر لنا جلياً بوادر مرحلة جديدة من مراحل النزوح ولكن على صعيد اقليمي فهذه الحقبة شهدت مرحلة من التوترات الاقليمية للدول المجاورة للعراق المتمثلة بدولة سوريا والتي كان لتصاعد الاحداث فيها في عام ٢٠١١ اثر كبير على دول المنطقة ومنها العراق بشكل خاص ، خاصة انها كانت منطقة جذب واستقطاب للمهاجرين من العراق في اعوام ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، اذ بدأت اعداد المهاجرين العائدين تزداد في عام ٢٠١١ بشكل كبير مقارنة بالعائدين سنة ٢٠١٠، وبلغ ذروته عام ٢٠١٢ بسبب زيادة الحكومة للمساعدات المالية كذلك عودة الاستقرار الامني والخدمات في محافظات بغداد وديالى ونينوى وانهاء العنف الطائفي.

بلغ عدد العائدين الى العراق ٧٦٨٥٠ مهاجراً في عام ٢٠١١-٢٠١٢، مقارنة بالعائدين عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذين بلغ عددهم ٢٩١٣٥ (٢٥) مهاجراً، وقد بلغ مجموع المهاجرين العائدين والداخلين الى محافظة صلاح الدين من عام ٢٠١٠-٢٠١٤ حوالي ١٠٥٣٠ مهاجر داخلياً الى المحافظة من المحافظات الاخرى، في حين بلغ عدد المهاجرين العائدين من خارج العراق وتحديداً (سوريا ، ايران ، الاردن، تركيا) حوالي ٥٩٧٦ مهاجراً (٢٦)، كان اغلب العائدين من سوريا بسبب تصاعد الاحداث فيها فمنهم من قرر العودة الى منطقة الاصل ومنهم من توجه الى دول اخرى (ايران ، تركيا ، الاردن). نلاحظ من الجدول الاتي (٤) ان اعداد الداخلين كانت قليلة مقارنة بالخارجين في الاعوام السابقة وهذا يعود الى عدة امور فمنهم من فضل الاستقرار في منطقة النزوح وعدم العودة خوفاً من تجدد الاحداث الطائفية وهذا ينطبق على المحافظات الجنوبية، ومنهم من قرر العودة لارتباطه بعمل داخل المحافظة ومنهم من عاد بسبب تحسن الوضع الامني.

نلاحظ ان اعلى نسبة للنزوح حدثت في محافظة بغداد بسبب الثقل السكاني الذي تحتله العاصمة فضلا عن تعدد القوميات والمذاهب ، لذا فقد كان تأثير الاحداث والمتغيرات السياسية واضحا بشكل كبير عن طريق عمليات النزوح والتهجير التي حدثت فيها فقد بلغت حوالي ٣٤% من عمليات التهجير والنزوح التي حدثت تأتي بعدها محافظة نينوى بنسبة ١٢%.

جدول (٤) الداخلين الى محافظة صلاح الدين من المحافظات الاخرى ٢٠١٠\_٢٠١٤

الدرجة المعيارية	النسبة المئوية	الداخلين	المحافظات
٠.١٨-	%٤	٤٧٣	دهوك
٠.٨٥	%١٢	١٣٠٥	نينوى
٠.٢١	%٧	٧٨٥	السليمانية
٠.٠١-	%٦	٦١٤	كركوك
٠.١١-	%٥	٥٢٧	اربيل
٠.١٧	%٧	٧٥٦	ديالى
٠.٢٠-	%٤	٤٦٢	الانبار
٣.٦٢	%٣٤	٣٥٣٤	بغداد
٠.٥١-	%٢	٢١٠	بابل
٠.٢٤-	%٤	٤٢٦	كربلاء
٠.٧٠-	%١	٥٣	واسط
٠.٢٨-	%٤	٣٩١	النجف
٠.٧٤-	%٠.٢	٢٧	القادسية
٠.٧٣-	%٠.٣	٣٣	المتشي
٠.٦٩-	%١	٦٧	ذي قار
٠.٧١-	%٠.٤	٤٨	ميسان
٠.٢٥	%٨	٨١٩	البصرة
	%١٠٠	١٠٥٣٠	المجموع

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة هجرة صلاح الدين، بيانات العائدين الى المحافظة ٢٠١٦، ص ١١.

وبعد استعمال قانون الدرجة المعيارية على بيانات جدول (٤) بلغ

$$\text{المتوسط الحسابي} = ٦١٩.٤١$$

$$\text{والانحراف المعياري} = ٨٠٤.٧٧$$

تم تقسم المحافظات الى اربع فئات تمثل الفئة الاولى المحافظات الاعلى من حيث حركة النزوح الى محافظة صلاح الدين والفئة الرابعة تمثل المحافظات الاقل كما يأتي:

١- الفئة الاولى:- (من ٠.٢١ فأكثر) وتشمل محافظات (بغداد\_ نينوى\_ البصرة\_ السليمانية\_ ديالى) بدرجة معيارية قيمتها (٣.٦٢\_ ٠.٨٥\_ ٠.٢٥\_ ٠.٢١\_ ٠.١٧) على الترتيب اذ كانت هذه المحافظات لها الحصة الاكبر من حيث عدد الداخلين الى المحافظة في هذه الحقبة.

- ٢- الفئة الثانية:- (٠.٠١-\_\_٠.٢٠) تشمل محافظات (كركوك ، اربيل ، دهوك، الانبار) بدرجة معيارية قيمتها (٠.٠١-\_\_٠.١١-\_\_٠.١٨-\_\_٠.٢٠) على الترتيب وكان اغلبهم من الاكرد الذين هاجروا الى المحافظات الشمالية بسبب الاوضاع الطائفية في قضاء طوزخورماتو ثم عادوا بعد استقرار الوضع الامني.
- ٣- الفئة الثالثة:- (٠.٢٤-\_\_٠.٦٩) تشمل محافظات (كربلاء ، النجف ، بابل ، ذي قار) بدرجة معيارية قيمتها (٠.٢٤-\_\_٠.٢٨-\_\_٠.٥١-\_\_٠.٦٩) على الترتيب وتشمل المحافظات الوسطى والجنوبية.
- ٤- الفئة الرابعة:- (٠.٧٠- فأقل) تشمل محافظات (واسط ، ميسان ، المثنى ، القادسية) بدرجة معيارية قيمتها (-٠.٧٠-\_\_٠.٧١-\_\_٠.٧٣-\_\_٠.٧٤) على الترتيب وهي المحافظات الجنوبية التي كانت اعداد الداخلين منها قليلة جدا بحيث لا تتعدى مجموعة من العوائل من كل محافظة

### ١-٥-١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النزوح والتهجير:

تعد ظاهرة النزوح والتهجير من الظواهر التي لها آثار وابعاد كبيرة عند حدوثها ومنها ابعاد اقتصادية و اجتماعية تؤدي بالتالي الى ابعاد سياسية مهمة وفيما يأتي ذكر اهم الاسباب التي تولدها هذه الظاهرة وهي:

١-٥-١- الآثار الاقتصادية: يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل الذي يؤثر ويتأثر بالهجرة والنزوح من حيث منطقة النزوح(منطقة الاصل) والمنطقة المستقبلية ،ومن أهم الآثار الاقتصادية هي:

١-٥-١-١- البطالة: تأتي البطالة في مقدمة الآثار الاقتصادية التي تنتج عن الهجرة والنزوح اذ أجبرت العديد من العوائل التي كانت تمتهن مهناً معينة سواء كانت زراعية أو حرفية على تركها ، فضلاً عن تعطل الكثير من المشاريع الصناعية وهو الامر الذي أدى الى تقشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، اذ فقد بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا في محافظة صلاح الدين عام ١٩٨٧ حوالي ١٧٦٦٥٣ او ما يعادل نسبة ٣٠% من مجموع السكان، اما في عام ١٩٩٧ فقد ارتفعت اعداد السكان النشطين اقتصاديا الى حوالي ٢٤٤١٣١ بنسبة ٤١,٥% من مجموع السكان، وهذا مؤشر على زيادة توجه سكان المنطقة على القطاع الزراعي بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن الدولي على العراق، اما في عام ٢٠١٠ وبسبب الظروف الامنية القاسية وظروف الحرب الطائفية وافتتاح الحدود على جميع البضائع ومن اغلب دول العالم ومنها السلع الغذائية وغيرها فقد تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصاديا تراجعاً كبيراً حتى وصلت الى ٢٥٣٤ بنسبة ٠,٤% من مجموع السكان اذ اقتصر النشاط الاقتصادي على المزارع ويساتين الفواكه والحمضيات والحبوب. اما نسبة البطالة فقد وصلت عام ١٩٨٧ حوالي ١٠.١% وارتفعت عام ١٩٩٧ م الى ١٣% وهذا يعود كما ذكرنا الى ظروف الحصار وعزوف اغلب الموظفين عن الوظائف وتوجههم نحو القطاع الزراعي اما في عام ٢٠١٠ فقد وصلت نسبة البطالة الى حوالي (٥٥%)، وكان من اهم اسباب البطالة هو (اغلاق جهة العمل او استغنائها\_ الفصل من العمل \_ عدم مطابقة الاختصاص)، فضلا عن اهم عامل وهو التدهور الامني في تلك السنوات والذي كان اللاعب الفعال لجميع ظروف الحياة في المنطقة (٢٧)

١-٥-١-٢- الحراك المهني : يقصد به التغيير من وضع مهني الى وضع مهني آخر وما يتبع ذلك من تحول في المكانة الاجتماعية للفرد الذي أحرز هذا التغيير من ناحية دخله وأسلوب حياته وما الى ذلك وهي مكمله لظاهرة



البطالة، وقد حدثت هذه نتيجة النزوح و التهجير وفقدان العديد من المهاجرين مصادر عيشهم الاصلية نتيجة الاختلاف في البيئة المستقبلية او زيادة

جدول (٥) حجم السكان النشيطون اقتصادياً للاعوام ١٩٨٧\_٢٠٠٩

الوحدات الادارية	حجم السكان	السكان النشيطون اقتصاديا	السكان النشيطون اقتصاديا	السكان النشيطون اقتصاديا
تكريت	٧٥٤٤٥	٢٥٦٣٦	٣٥٧٨٥	٤٦١
طوز	٨٦٢٥٣	٢٣٨٣٣	٣٣٠٧٤	٤٦٢
سامراء	١١٩٢٥٧	٣٠٣٧٦	٤١٩٢٣	٣٢٣
بلد	١٠٦١٩٧	٣٣١٤٢	٤٦٠٥٨	٤٧٥
بيجي	٧٧٧٢٧	٢٣٥١٢	٣٢١٧١	٢٤٣
الدور	٢١٩٥٩	٨٢٣٧	١١٥٩٩	٩٠
الشرقاط	٦١٦٥٧	٢٠٣٤٥	٢٨١٠١	٢٥٤
الدجيل	٣٧٩٤٩	١١٥٧٢	١٥٤٢٠	١٩٩
المحافظة	٥٨٦٤٤٤	١٧٦٦٥٣	٢٤٤١٣١	٢٥٣٤

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة، ص ١٥

الضغط على الارض عن طريق الزيادة السكانية الذي يفرضها النزوح على المنطقة المستقبلية ، مما يضطر المهاجر الى العمل بمهنة قد لا تتناسب مع وضعه الاجتماعي ولكن السبب هو تأمين لقمة العيش في تلك المنطقة.

١-٥-١-٣-ارتفاع اسعار السلع والبضائع: ان من اهم الاثار الاقتصادية الناتجة عن النزوح والتهجير هو تأثيرها على الاسواق في المناطق المستقبلية فكما هو معروف فإن زيادة العدد في السكان يعني زيادة في الطلب على السلع والمنتجات الغذائية والالبسة وغيرها من السلع وهذا بدوره يؤدي الى الزيادة في اسعار تلك السلع نتيجة الطلب المتزايد عليها ، حيث ان التدهور في القطاع الزراعي والصناعي وما قابله من زيادة سكانية واعتماد البلد بشكل كبير على الاستيراد للسلع ادى الى ارتفاع أسعار تلك السلع والمواد الغذائية مما أصبح يشكل مشكلة خاصة بالنسبة للعوائل ذات الدخل المحدود. (٢٨)

١-٥-٢-الاثار الاجتماعية: تعد الاثار الاجتماعية نتيجة حتمية ومهمة من نتائج النزوح والتهجير وما تتركه من اثر في نفوس المهجرين والمنطقة المستقبلية، واثره على البناء الطبقي للمجتمع المستقبل ومعوقات الاندماج والانصهار المجتمعي لتلك الشرائح الوافدة فنجد ان اغلب النزحين هم من سكنة المخيمات التي انشأتها الحكومة

والمنظمات الدولية للهجرة ومنظمات حقوق الانسان ، لذلك يجب ان يكون الدعم النفسي والمعنوي يوازي الدعم المادي والاجتماعي لهم، (( من مستلزمات معالجة الازمات الانسانية تعميق الرابط بين ما هو انساني وانمائي من الاجراءات والذهاب ابعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجة)) (٢٩)

١-٢-٥-١- الزيادة في عدد السكان: تعد الهجرة احد العوامل التي تساعد على زيادة النمو السكاني (الولادات\_ الوفيات\_ الهجرة) للمناطق المستقبلية ، وكذلك تؤدي الى اختلال التوزيع الجغرافي للسكان من عن طريق زيادة السكان وتركزهم في المناطق الامنة وخلو مناطق النزاع والصراع من السكان وهذا التركيز العالي للسكان يتبعه عدة امور واثار منها اختلاف ثقافات السكان واختلاف عاداتهم وتقاليدهم و مما يزيد في خطورة تلك الظاهرة هو حدوثها في مدة زمنية قصيرة لاسيما بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، ٢٠١٤ ، وهذا يصعب من عملية امتزاج السكان وتوافقهم او ما يطلق عليه (معوقات الاندماج) (٣٠).

١-٢-٥-٢- التفكك الاجتماعي: هي عملية تتفكك بسببها كثير من العلاقات الاجتماعية، ويظهر التفكك الاجتماعي عندما يحدث خلل نتيجة الهجرة القسرية أو الحروب أو الكوارث ، وهذا يؤدي الى قيام حالة من التصادم بين القيم والمثل الاجتماعية ،بمعنى أن التفكك يحصل داخل المجتمع الذي يعرض الى عمليات التحول أو التغير، لذلك تلجأ المجاميع الارهابية الى زرع بذور التفرقة والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد وبالتالي ادت الى تمزيق النسيج الاجتماعي و ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية بحيث أصبحت العديد من المناطق تابعة لجهة معينة وبالتالي أصبح من الصعوبة الدخول الى مثل تلك المناطق (٣١)، وهناك ظواهر مجتمعية اخرى من انتشار ظاهرة الجريمة والتسول وتقسيمها.

١-٢-٥-٣- معوقات الاندماج: هي من النتائج الاجتماعية المهمة لهذه الظاهرة وتحدث عندما تكون هناك اختلافات اجتماعية ومناطقية واعراف وتقاليد مختلفة عن المنطقة المستقبلية وبالتالي تؤدي الى صعوبة في الاندماج المجتمعي بين هذه المكونات وانعزال لبعض شرائح المجتمع وهذا ما حدث في بعض مناطق التهجير عن طريق انعزال اهالي المنطقة المهجرة في معسكرات ومجمعات ومخيمات خاصة بهم وصعوبة الاختلاط مع المجتمع الاصلي وخير مثال هم اهالي منطقة (بنصلاوه) في محافظة اربيل وهم من اهالي قضاء طوزخورماتو الذين تعرضوا للتهجير القسري من النظام السابق وقد سكنوا في مجمعات ومنطقة خاصة بهم وتسمى بأسم المنطقة التي نزحوا منها وقد عانوا من صعوبة في الاندماج مع المجتمع الاصلي للمنطقة بسبب اختلاف العادات والتقاليد المجتمعية مع شريحة المجتمع المستقبل (٣٢).

#### ١-٦- تأثير ظاهرة النزوح والتهجير على مستقبل الواقع السياسي في العراق وانعكاسه على منطقة الدراسة:

تعد سياسة مواجهة الهجرة والنزوح من السياسات التي تسعى لتحقيق الابعاد الانسانية وتعزيز قدرات الحكومة على تبني مقاربات وسياسات واضحة حول ادارة الهجرة والنزوح والسيطرة عليها على المستوى المحلي والاقليمي او حتى العالمي لاسيما وان هذه الظاهرة قد تعدت حدود الدول والاقاليم، وفي هذا الصدد نجد ان اغلب البلدان قد اخذت بأولويات بناء السياسات التي تعتمد على ادارة الهجرة عن طريق تدريب الموظفين واقامة بنى ادارية جديدة

لضمان التنسيق بين مختلف الوزارات والجهات والمنظمات المعنية بالنزوح و الهجرة، وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الواقع السياسي، ان استمرار سياسة الدولة على نهج واحد يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية ( تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل عدم قدرة النظام السياسي في احتواء العنف، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب المجتمعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة)، (٣٣) فإن هذه العوامل والمتغيرات هي التي تضعف قوتها وتسير في طريق الانهيار، من منظور الجغرافية السياسية فإن على الدولة فرض سيطرتها على جميع الاراضي التابعة لها وتوحيد شعوب تلك المناطق وسكانها والعمل على ايجاد توافق او قاسم مشترك بينهم لاسيما وان سكان المنطقة هم من قوميات واعراق ومذاهب وديانات مختلفة،اذ ان النظام السياسي قد فشل في إدارة الدولة واصبح عاجزاً عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على تحويل الأفراد ونقلهم من الولاء للطائفة والقومية إلى الولاء للدولة، ان نجاح العملية السياسية والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية تتلاءم مع الوزن الجيوبولوتيكي والاستراتيجي للعراق بين دول الشرق الاوسط وبروزه كقوة اقليمية فعالة لاسيما بعد دوره الكبير في محاربة الارهاب نيابة عن العالم وتأمين سلامة المنطقة من هذا الخطر الداهم للمستقبل القريب والبعيد، من اجل ذلك تقوم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية على أنها ظواهر على سطح الأرض ودراسة مقومات وجودها وتطورها اعتماداً على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها، كما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة النظم السياسية.

### الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات التي كانت بمثابة حقائق توصل اليها الباحث من ارض الواقع، لتصبح ورقة عمل لصناع القرار في المستقبل القريب وفق منظور الجغرافية السياسية.

١- بينت الدراسة وجود تهجير(هجرة قسرية)ونزوح من محافظة صلاح الدين الى المحافظات الاخرى ومن المحافظات الى محافظة صلاح الدين والتي بلغت أعلى مستوياتها بعد تفجير مرقد الاماميين العسكريين -عليهما السلام- في ٢٠١٨/٢/٢٠ و بعد احداث ٢٠١٤/٦/١٠ بفعل اجتياح الجماعات الخارجة عن القانون لمنطقة الدراسة.

٢- سجلت محافظة بغداد مستويات مرتفعة من ناحية العوائل النازحة من والى المحافظة، وهذا يعود بطبيعة الحال الى الثقل السكاني الذي تحتله العاصمة، والتنوع الاتني، وما شهدته المحافظة من أعمال العنف مقارنة بغيرها من المدن.

٣- اظهرت الدراسة أن تدهور الجانب الامني والذي تمثل بضعف القانون وعدم الاستقرار السياسي كان من بين العوامل البارزة للهجرة والنزوح في المنطقة وهو الوضع الذي استغلته الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية لتهديد العوائل وطردها من اماكن سكنها

٤- باتت مشكلة الهجرة والنزوح من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي وخطورتها تكمن في استمراريتها وعدم قدرة الحكومة على مواجهتها والتي أفرزت مشاكل منها الضغط على الخدمات (الصحية والتعليمية)، البطالة، والتسول، والتفكك الاجتماعي وغيرها من المشاكل.

٥- بينت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى لتهجير الاسر ونزوحهم هو بسبب الفتنة الطائفية التي عصفت بالمجتمع وسيطرة التنظيمات الارهابية اذ بلغت النسبة ٩٠%، والتي أخذت أبعاداً جيوسياسية واستراتيجية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

٦- أبرز نتائج النزوح والتهجير هو انتشار البطالة بشكل واسع نتيجة فقدان السكان المهاجرين مصادر رزقهم فضلا عن تدهور القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات مما أدى الى تعطيل اليد النشطة اقتصاديا وهي المعول عليها في المجتمعات.

### التوصيات:

بعد ظهور الاستنتاجات وما الة اليه الدراسة لذا يجب ان توضع حلول مناسبة لتجيم دور هذه الظاهرة والحد من تقاومها ومن هذه الحلول:

١- ضرورة الاهتمام بالجانب الامني اذ ان تحقيق الاستقرار الامني والسياسي للمنطقة يعد العامل والمتغير الرئيس في تقاوم ظاهرتي التهجير والنزوح، فضلا عن اظهار الدور الجيوستراتيجي للمنطقة المدروسة واعطائه اهمية سياسية كونه يتمتع بوزن جيوبولتيكي مهم على مستوى البلد.

٢- عقد معاهدات واتفاقيات امنية مع دول المنطقة ودول الجوار لان الوضع الامني والسياسي للمنطقة ينعكس على الاستقرار الامني للبلد بشكل مباشر او غير مباشر.

٣- العمل بمبدأ التعايش السلمي وبث روح المواطنة في المجتمع المدني والسياسي والتعددية الحزبية بما يضمن مشاركة جميع اطراف الشعب للحيلولة دون شعور الاقليات بالمظلومية.

٤- تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين وبعض منظمات حقوق الانسان لأنها تلعب دوراً فعالاً في توفير الكثير من المتطلبات للنازحين والمهجرين والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في معالجة هذه القضايا.

٥- العمل على تأهيل المناطق التي تعرضت للخراب واعادة سكان تلك المناطق.

٦- العمل على انهاء الصراعات والخلافات الطائفية فهي بدورها تقود الى عدم الاستقرار الامني وبالتالي الى اعادة ظهور هذه الظاهرة وتقسيها.

٧- الاهتمام بالجانب المادي وتعويض المهجرين الذين تعرضت مساكنهم للدمار كذلك الاهتمام بالجانب المعنوي والنفسي لهم.

٨- عدم اهمال القرارات التربوية التي من شأنها النظر بخصوص الطلاب الذين لم يستطيعوا الالتحاق بمدارسهم في حقبة النزوح والتهجير.

### المصادر والمراجع:

- ١- بيار جورج، جغرافية السكان، ترجمة سموحي فوق العاده، منشورات عويدات، بيروت-باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥. ص٥٦.
- ٢- عبدالمنعم عبدالوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية والدولية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافيا السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الطبعة ١، الكويت، ١٩٧٧، ص٦١.
- ٣- لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق (الامن والحماية)، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، ٢٠١٦. ص١٠٣.
- ٤- الامم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة-العراق (IOM)، مصفوفة النزوح، الجولة ٥٤، ايلول، ٢٠١٦، بغداد، ص٦.
- ٥- عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠ ص١٨٧.
- ٦- الشامي صلاح الدين، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، ١٩٩٩. ص٧٩.
- ٧- عبدالمنعم عبدالوهاب، مصدر سابق، ص٦٩.
- ٨- هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، مكتب حقوق الانسان لدى الامم المتحدة في العراق، تقرير حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ٢٠١٤، ص١٥.
- ٩- فتحي محمد ابوعينان، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، كلية الاداب جامعة الاسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٣. ص١٢٧.
- ١٠- رنا عبدالحسن جاسم الكتبي، مصدر سابق. ص٣٩.
- ١١- محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي، العام ١٩٩٨. ص٣٧.
- ١٢- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، تقرير عن الاوضاع الانسانية في العراق، بغداد، ٢٠١٠، ص٨.
- ١٣- حسن كريم حمد الساعدي، مصدر سابق، ص٦٧.
- ١٤- الفين وهايدي تولفر، ترجمة وتقديم المشير محمد عبدالحليم ابوغزالة، الحرب وضد الحرب، دار المعارف، الطبعة ١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧٧.
- ١٥- هاشم كاظم نعمة، هجرة الكفاءات العلمية العراقية، نظرة تحليلية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٨، ٢٠٠٨. ص٢١٣.
- ١٦- عمر اسماعيل حسين، مصدر سابق، ص٥٩.
- ١٧- عمر اسماعيل حسين، مصدر سابق. ص٦١.

- ١٨- فوزية خدا كرم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٧، المجلد الثاني كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٧١.
- ١٩- محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٧.
- ٢٠- انطوني كوردسمان، ايماء ديفز، العنف الطائفي والعراقي في العراق والتمرد المنبعث منه، مركز الدراسات الاستراتيجية الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) تقرير بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٧.
- ٢١- هيئة الامم المتحدة، قسم حقوق الانسان، مشكلات النازحين في العراق، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، وحدة شؤون الاقليات، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٧. راتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩١.
- ٢٢- محمد ازهر سعيد السماك، العراق ١٩٢١-٢٠٢٥، خارطة طريق لميلاد عراق جديد، رؤية تحليلية علمية استراتيجية وجيوسياسية معاصرة في اطار الفكر الوطني المستقل، مصدر سابق، ص ٣٦.
- ٢٣- واحدة حمة ويس نصر الله، الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الاسرة ووظائفها (دراسة ميدانية في مدينة السليمانية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد، قسم الاجتماع، ٢٠٠٥، ص ٦.
- ٢٤- جبار عبد جبيل، قيس مجيد علوش، مصدر سابق، ص ٣٩٧.
- ٢٥- احمد عبد السميع، مبادئ الاحصاء، دار البداية للطبع والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٧٥.
- ٢٦- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية العليا للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق، حزيران، ٢٠١٢، ص ١٧٢.
- ٢٧- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، مديرية الهجرة في صلاح الدين، بيانات العائدين الى المحافظة من الخارج، ص ١١.
- ٢٨- جبار عبد جبيل، قيس مجيد علوش، مصدر سابق، ص ٤٢٣.
- ٢٩- هيئة الامم المتحدة، الهجرة والنزوح في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، الامم المتحدة (ESCEA)، ص ٥٣.
- ٣٠- هيئة الامم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، مصدر سابق، ص ٦٩.
- ٣١- هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، التقرير الثالث لخلية لزامة عن الاوضاع الانسانية التي شهدتها العراق خلال الحقبة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ص ٣٣.
- ٣٢- هيئة الامم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، النازحون والمهجرون داخليا، العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٨.
- ٣٣- هيئة الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تقرير اوضاع حقوق الانسان في العراق، بغداد، ٢٠١٤، ص ٦٩.